



إجراءات التظلم – قانون الباب التاسع

عملاً بسياسات مجلس تعليم مدارس كانساس العامة بكانساس سيتي، سيتم التعامل مع الشكوى الرسمية المتعلقة بالباب التاسع على النحو التالي:

- لدى تسلّم شكوى رسمية، يتواصل مُنَسِّق قانون الباب التاسع الذي تم تعيينه مع مُقَدِّم الشكوى لمناقشة مدى توفر التدابير الداعمة ووضوح إجراءات تظلم الباب التاسع.
- يُوجّه المُنَسِّق إخطار كتابي إلى الأطراف المعنية بالادعاءات الموجهة. ويتضمّن ذلك الإخطار بيانات الأطراف الشخصية وهوياتهم، إضافةً إلى التحرّش الجنسي المزعوم، وتاريخ ومكان (إن كان ذلك معروفاً) وقوع هذا التصرف المُشِين. وفي حال كان أحد الطرفين طالباً، يُوجّه الإخطار حينها إلى أحد والديه أو إلى ولي الأمر.
- وفي نفس وقت الإخطار بالادعاءات والتحقيق مع المدعى عليه، يقوم مُنَسِّق قانون الباب التاسع المُعَيّن بمناقشة مدى توافر التدابير الداعمة مع المدعى عليه، كما يقوم باستعراض إجراءات تظلم الباب التاسع.
- يُعَيّن محقق لقانون الباب التاسع للتحقيق بشأن الادعاءات الواردة في الشكوى الرسمية.
- لا يتحمل المدعى عليه أي مسؤولية عن الادعاء المزعوم، إلا بعد القرار الذي يُصدر في ختام عملية التظلم.
- يجوز للأطراف تعيين مستشار من اختيارهم طوال عملية التظلم، والذي قد يكون، لكن ليس بالضرورة، محامياً. وفي حال كان مستشار أي من الأطراف محامياً، فيتعيّن تواجد المدعي العام كذلك. ويجوز للمستشارين التفاعل مع المدعي والمدعى عليه والتشاور معهم. إلا أنه لا يجوز للمستشار المشاركة في عملية التظلم. ويجوز للمستشارين معاينة الأدلة ومراجعتها حسبما تنص عليه سياسات المجلس. كما يجوز لهم التقدّم باستفسارات أو بتعقيبات مكتوبة لكي ينظر فيها محقق أو مُنَسِّق أو متخذ قرار قانون الباب التاسع.
- يجري المحقق المُعَيّن تقييماً موضوعياً لكافة الأدلة ذات الصلة. وقد يتضمن ذلك ما يلي: الظروف المحيطة، وطبيعة التصرف، ونوع العلاقات فيما بين الأطراف المعنية، والحوادث والحالات السابقة، وسياق وقوع الأحداث المزعومة.
- لن يتم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان قد تم انتهاك سياسات مجلس التعليم وصحة الادعاءات إلا بعد انتهاء التحقيق.
- يُسمح للأطراف بمراجعة الدلائل المتعلقة بالادعاءات قبل استكمال تقرير التحقيق النهائي، كما سيتم منحهم 10 أيام عمل لإعداد ردّاً كتابياً عليها. وسيتم النظر في الردود الكتابية المقدمة من الأطراف قبل استكمال تقرير التحقيق.
- يتضمّن تقرير التحقيق قرار المحقق بشأن ما إذا كان قد وقع انتهاك للسياسة من عدمه، مستخدماً معيار الاستدلال المعمول به- رجحان الأدلة.
- يتم تقديم تقرير التحقيق عند استكماله إلى متخذ القرار. فيما يتم منح الأطراف 10 أيام عمل أخرى لاستعراض تقرير التحقيق النهائي وتقديم رد كتابي إلى متخذ القرار بخصوص التقرير.
- يستعرض متخذ القرار تقرير التحقيق، إضافةً إلى أية ردود مكتوبة مقدمة من الأطراف. وبعد ذلك، يتم إصدار قرار كتابي من قبل متخذ القرار للبت فيما إذا قد تم انتهاك سياسات مجلس التعليم من عدمه وذلك بناءً على رجحان الأدلة.
- يُعتبر القرار الصادر من متخذ القرار نهائي، مالم يتم التقدم بطعن في المدة المحددة. ويجوز لكلا الطرفين الطعن على القرار فيما يتعلق بالمسؤولية أو رفض الشكوى الرسمية. ويجوز التقدم بالطعون للأسباب التالية فقط: المخالفات الإجرائية التي أثرت على القرار، أو ظهور

دليل جديد لم يكن موجودًا لسبب منطقي وقت اتخاذ القرار، أو لادعاء تضارب المصالح أو الانحياز من جانب المُدَّعِي أو المحقق أو متخذ القرار.